

Distr.: General
27 September 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ١١٤ (ج) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان
وتقارير المقررين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا مذكرة اللجنة المعنية بالمسائل الإنسانية والمفقودين
التابعة لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن الانتهاكات المنتظمة للالتزامات الدولية
والثنائية من طرف جمهورية كرواتيا (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق
الجمعية العامة، في إطار البند ١١٤ (ج)، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة

اللجنة المعنية بالمسائل الإنسانية والمفقودين، التابعة للحكومة الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن الانتهاكات المنتظمة للالتزامات الدولية والثائية من جانب جمهورية كرواتيا

إن مئات الآلاف من صرب كرواتيا اختفوا أو لقوا حتفهم أو أُبعدوا خلال العمليات العسكرية التي تمت بغرض فصل كرواتيا عن يوغوسلافيا السابقة وما نتج عنها من تطهير عرقي. وقد ظل مصير معظم هؤلاء الأشخاص مجهولا أو غير مؤكد في أفضل الأحوال. وعلى سبيل المثال، لا أحد يستطيع التكهن بمصير ٣٣٠.٠٠٠ صربي فروا من كرواتيا هربا من البطش والتجأوا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما لم يعرف مآل ٣٢٧٧ من صرب كرواتيا يعتبرون في عداد المفقودين. وما فتئت السلطات الكرواتية تقيم العراقيل للتملص من التزاماتها بخصوص المسألة الإنسانية الهامة المتمثلة في معالجة مشكلة المفقودين من الصرب في الحرب الأهلية التي اندلعت في كرواتيا قبيل تمزيق يوغوسلافيا السابقة. وحرصا منهم على الحفاظ على صورة "كبش الفداء" التي رسموها لأنفسهم والتي كانت بعض الدوائر الدولية ذات النفوذ مستعدة لتقبلها، فقد تلكأوا في إمطة اللثام عما حدث في الخفاء ولا سيما خلال عمليتي "الوميض" و "العاصفة" اللتين نفذهما جيش وشرطة كرواتيا تباعا يومي ٢ أيار/مايو و ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ ضد جمهورية كرايينا الصربية القائمة في أراضي تابعة للصرب.

إن عدم شروع السلطات الكرواتية في استخراج جثث ضحايا الحرب الأهلية من الصرب والتعرف على أصحابها يسبب كثيرا من الكرب والإحباط للعائلات المعنية. ونهيب بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهيئاتها ووكالاتها والمقررين الخاصين المعنيين، بممارسة الضغوط على جمهورية كرواتيا للوفاء بالتزاماتها. بموجب اتفاق التعاون في البحث عن المفقودين، الذي وقعه وزير الشؤون الخارجية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا في دايتون، أوهايو يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وبروتوكول التعاون بين اللجنة المعنية بالمسائل الإنسانية والمفقودين التابعة لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واللجنة المعنية بالمحتجزين والمفقودين التابعة لحكومة جمهورية كرواتيا، الذي تم التوقيع عليه في زغرب يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وكذا اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا الحرب.

وقد اتبعت السلطات الكرواتية نهجا يقوم على المنفعة السياسية إزاء التزاماتها بالبت في مصير المفقودين المسجلين على قائمة الذين يجري البحث عنهم المقدمة من يوغوسلافيا. كما لم تتخذ الحكومة "الديمقراطية" الجديدة المشكّلة في وقت مبكر من هذه السنة خطوات ملموسة للابتعاد عن السياسات والممارسات التي كانت تتبعها الحكومة الكرواتية السابقة. وإن التفاؤل المفرط الذي تبديه بعض الأوساط الدولية بشأن الحالة السياسية في كرواتيا يتعارض مع التجربة التي عاشها أولياء وأسر المفقودين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا سيما أولياء وأسر الصرب المبعدين من كرواتيا حيث يساورهم القلق من أن يوفر موقف المجتمع الدولي فرصة مناسبة وتبريرا جاهزا للسلطات الكرواتية كي تواصل التلكؤ والتأخير في معالجة مصير ذويهم.

وفي آذار/مارس ١٩٩٩، أوقفت اللجنة المعنية بالاحتجزين والمفقودين في جمهورية كرواتيا، من جانب واحد، تعاونها مع اللجنة المعنية بالمسائل الإنسانية والمفقودين التابعة لحكومة يوغوسلافيا الاتحادية، وهو التعاون الذي نص عليه اتفاق التعاون في البحث عن المفقودين، المبرم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا، وكذا بروتوكول التعاون بين لجنتي حكومتي البلدين. وتنص الوثيقتان أعلاه على استمرار التعاون من خلال عقد اجتماعات بين اللجنتين بالتناوب في بلغراد وزغرب لحين التوصل إلى حل نهائي لجميع الحالات الواردة في قوائم المفقودين المقدمة من الطرفين.

وعلى العكس من ذلك أوفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بجميع التزاماتها إزاء جمهورية كرواتيا فيما يتعلق بالمفقودين، وفقا لاتفاقيات جنيف والقانون الإنساني الدولي والصكوك أعلاه المبرمة بين الدولتين. فقد أفرجت عن كل السجناء من الكرواتيين الذين اعتقلوا منذ عام ١٩٩٢، بمن فيهم الأشخاص المتهمون بجرائم الحرب. وفي عام ١٩٩٤ أفرجت كذلك عن أعضاء الجماعة الإرهابية التخريبية الكرواتية الذين اعتقلوا في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما سلمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جميع الأمتعة الشخصية للذين قتلوا في فوكوفار في عام ١٩٩١ وأعادتهم رفاتهم كما قدمت أجوبة بخصوص جميع الحالات الفردية المتعلقة بالمفقودين والتي استفسرت عنها جمهورية كرواتيا. وبالاستناد إلى البروتوكولين، استخرج الجانب الكرواتي ٩٣٨ جثة من مقبرة فوكوفار في عام ١٩٩٨ وتم التعرف على أصحاب ٥٨٨ جثة منها. لكن مع الأسف فبالرغم من أن هذا الرقم يتضمن عدة مئات من جثث الصرب، فإنه لم يسمح للأسر الصربية بحضور عمليات استخراج الجثث وتحديد هوية أصحابها. وفضلا عن ذلك لم توجه اللجنة المعنية بالاحتجزين والمفقودين في جمهورية كرواتيا الدعوة إلى الجانب اليوغوسلافي لحضور عمليات استخراج

الجثث في فوكوفار كما أنها لم تبلغ عن نتائج عملية تحديد الهوية وهو ما يتناقض مع أحكام الاتفاق.

وبالرغم من التأكيدات الرسمية الصادرة عن مسؤولين كرواتيين رفيعي المستوى في عدة مناسبات بأن كرواتيا ستعالج الحالات الواردة في قائمة المفقودين المقدمة من يوغوسلافيا على سبيل الأولوية فإن الجانب الكرواتي لم يقيم بما يلي:

- تنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه وزيراً خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا بشأن تبادل الأسرى على أساس مبدأ "كل السجناء مقابل كل السجناء". وبسبب ذلك لا يزال ٧٦ صربياً رهناً الاعتقال في سجون كرواتيا (حيث أُلقي القبض على معظمهم خلال عمليتي "الوميض" و "العاصفة" للتطهير العرقي، انظر الفصل الأول)؛

- البت في ٢٧٧ ٣ حالة من الحالات الواردة في قائمة المفقودين المقدمة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، من بينهم ٥٧٦ مواطناً من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (انظر الفصل الثاني، الفقرة ١) و ٢٧٠١ صربياً من كرواتيا (انظر الفصل الثاني، الفقرة ٢)؛

- تقديم أجوبة والوفاء بالتزاماتها فيما يخص الذين حُددت هويتهم وكذلك الذين لم يتم التعرف عليهم من القتلى خلال عمليتي "الوميض" و "العاصفة" للتطهير العرقي المذكورتين أعلاه (انظر الفصل الثاني، الفقرة ٣)؛

- الوفاء بأحكام اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية فيما يخص المقابر الصربية واستخراج جثث الصرب والتعرف على أصحابها (لم تنبش سوى قبور الكرواتيين، والادعاء بأن المصابين من الصرب هم كرواتيون، وإقامة العراقيين أمام حضور الأسر الصربية وممثلي الشعب الصربي في كرواتيا عمليات استخراج الجثث إن لم يكن منعهم من ذلك صراحة، والإهمال المتعمد للمقابر الصربية).

وبعد أن أوقف الجانب الكرواتي بشكل انفرادي ومنذ ١٦ شهراً الاتصالات الثنائية بشأن مسألة المفقودين من الصرب وإثر مبادرات عديدة اتخذها الجانب اليوغوسلافي لحث كرواتيا على التعامل بجدية مع التزاماتها الدولية والثنائية والوفاء بما بحسن نية، عقد اجتماع قصير للجنيتين في تموز/يوليه ٢٠٠٠. لكن هذا الاجتماع أكد مع الأسف عدم استعداد الحكومة الكرواتية الجديدة أيضا الوفاء بالتزامات التي أخذها الجانبان معا على عاتقهما. ومن ثم فإن المجتمع الدولي مدعو إلى توجيه إنذار جدي لكرواتيا، بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، وفي الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وطرفاً في

اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا الحرب. كما ينبغي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التابع للجنة حقوق الإنسان وكذا المنظمات الأوروبية وسائر المنظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي المنظمات التي تتمتع فيها كرواتيا بالعضوية الكاملة أو ستتنضم إليها مستقبلاً، أن توجه انتباه الجانب الكرواتي إلى هذه المشكلة.

أولا - الأسرى

إن الصرب الذين لا يزالون محتجزين في السجون الكرواتية وعددهم ٧٦ شخصاً أُسروا أو اعتقلوا خلال وقبيل عمليتي ”الوميض“ و”العاصفة“ للتطهير العرقي اللتين شنهما جيش وشرطة كرواتيا ضد جمهورية كرايينا الصربية يومي ٢ أيار/مايو و ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥. وقد تم طرد مئات الآلاف من الصرب حيث لجأ ٢٣٠.٠٠٠ منهم إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونتيجة لذلك ارتفع عدد الصرب الذين أُبعدوا من كرواتيا ولجأوا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ليتجاوز ٣٣٠.٠٠٠ شخص. والجدير بالملاحظة أن أعداداً كبيرة أخرى من الصرب لجأوا إلى بلدان أخرى هرباً من البطش والاضطهاد في كرواتيا.

وخلال عمليتي التطهير العرقي المشار إليهما أعلاه، قتل ما يزيد على ٢١٠٠ من الصرب أو أصبحوا في عداد المفقودين ويشكل المدنيون أكثر من ٧٠ في المائة منهم. وقد أُسر أكثر من ٢٩٥٠ ولا يزال ٧٦ شخصاً المذكورين أعلاه يقعون في سجون كرواتيا. وبالرغم من أن القبض على هؤلاء الأشخاص تم خلال الحرب الأهلية فإن كرواتيا امتنعت عن إطلاق سراحهم وهو ما ينص عليه اتفاق وروتوكول التعاون في البحث عن المفقودين الذي وقعته مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكذلك قانونها الخاص بالعفو، حيث غيرت وصف جرميتهم من المشاركة فيما يسمى بالعصيان المسلح إلى ارتكاب جرائم الحرب. وكلهم مقتنعون بأنهم أبرياء لأن محاكماتهم كانت صورية، بحيث لم يكن هناك شهود كما أن الأدلة قدمت على أساس إفادات أدلى بها شهود زور وخارج الإجراءات العادية للمحكمة. وبالمثل، لم يمثل الجانب الكرواتي حتى لقوانينه الخاصة كما أنه لم يحترم الآجال الزمنية القانونية. (استغرق النطق بالأحكام سنوات عديدة كما لم تحترم محاكم الاستئناف مواعيد الطعن). ومما يثير الدهشة أنه عوض عن إطلاق سراح أولئك الأشخاص أو تمكينهم من محاكمة عادلة، أكدت الحكومة الكرواتية الجديدة مؤخراً أحكام السجن المدد طويلة التي صدرت في حق الصرب. ويرمي هذا الإجراء من جانب الحكومة الكرواتية إلى الحيلولة دون

إدراج أولئك الأشخاص في إجراءات تبادل الأسرى كما أن الغرض منه هو إخفاء انتهاكات السلطات الكرواتية الصارخة لقوانين كرواتيا نفسها.

وقد أدى هذا إلى مزيد من التدهور في حالة الصرب المسجونين، حيث دخلوا في إضراب عن الطعام في عدة مناسبات وطالبوا بأن يمثلوا أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة اقتناعاً منهم بأنهم سيتمتعون بمحاكمة أكثر عدالة في لاهاي منه في كرواتيا، بالرغم من تحيز هذه المحكمة المعروف جيداً ضد الصرب. لكن المحكمة ردت دعواهم بسبب عدم كفاية الأدلة ضدهم. ومع ذلك، حوكموا في كرواتيا بمدد سجن طويلة تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة.

وحيث إن بروتوكول التعاون في البحث عن المفقودين لا ينص على إطلاق سراح الأشخاص المدانين بجرائم الحرب، فإن زيفادين يوفانوفيتش وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وماتي غرانيتش وزير خارجية جمهورية كرواتيا توصلا وفقاً لروح اتفاق تطبيع العلاقات بين البلدين، إلى اتفاق يوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن تبادل جميع الصرب المحكوم عليهم والمحتجزين في السجون الكرواتية بأشخاص من الجنسية الكرواتية محكوم عليهم في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن أفعال جنائية متعددة على أساس مبدأ ”جميع السجناء مقابل جميع السجناء“. ولم يتم الوفاء بأحكام الاتفاق لأن الجانب الكرواتي نقضه من جانب واحد بعد أن تم حل جميع المسائل المتنازع عليها بخصوص تنفيذه.

ومنذ البداية أكد الجانب اليوغوسلافي استعداده لتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين وزيري الخارجية بشأن تبادل الأسرى وطالب بتنفيذه فوراً وبدون شروط.

وفي كرواتيا، يجري التحقيق مع ما يزيد عن ٢٠٠٠ صربي أو صدرت أحكام غيابية ضدهم عن جرائم الحرب ولم تنشر السلطات الكرواتية قط قائمة بأسمائهم بالرغم من التزامها علناً بذلك. ويؤثر ذلك سلباً على عملية عودة الصرب المبعدين إلى كرواتيا حيث ألقى القبض على عدد كبير منهم أثناء دخولهم كرواتيا في زيارات لبيوتهم أو أقربائهم أو للاطلاع بأنفسهم على الامكانيات العملية المتاحة لعودتهم نهائياً. وبذلك بعثت السلطات الكرواتية رسالة واضحة للصرب المبعدين لإشعارهم بأن عودتهم إلى كرواتيا غير مرغوب فيها.

ثانياً - المفقودون

بالرغم من تصريحاتها العلنية التي عادة ما تصدر عن مسؤولين رفيعي المستوى وتفيد بأن الطلبات اليوغوسلافية سينظر فيها على سبيل الأولوية فإن الجانب الكرواتي

لم يجل بعد ٢٧٧ ٣ حالة تتعلق بالأشخاص المسجلين في قائمة المفقودين المقدمة من يوغوسلافيا. وتشمل هذه القائمة:

١ - ٥٧٦ حالة تتعلق بالمفقودين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أُبلغ بها الجانب الكرواتي عن طريق دائرة البحث عن المفقودين التابعة للصليب الأحمر اليوغوسلافي، ولا سيما ٥٤ شخصا يحظون بالأولوية وتوجد أدلة على أنهم أحياء في السجون الكرواتية أو رهن الاعتقال لدى السلطات الكرواتية. ومن بينهم:

- ٥ طيارين من الجيش الوطني اليوغوسلافي السابق. وقد قدمت معلومات بشأنهم إلى الجانب الكرواتي في عدة مناسبات وأبرمت اتفاقات مع اللجنة المعنية بالاحتجزين والمفقودين التابعة لحكومة جمهورية كرواتيا، وهو أمر كان من المفروض أن يؤدي إلى الكشف عن مصيرهم. بيد أن تلك الاتفاقات لم تسفر عن شيء بسبب عدم وفاء الجانب الكرواتي بالتزاماته؛

- ٧ جنود من الجيش الوطني اليوغوسلافي السابق أُسروا يوم ٢ أيار/مايو ١٩٩٢ في قرية دوني كولبي بالقرب من بوسانكي برود. وقدمت أدلة إلى الجانب الكرواتي في عدة مناسبات تثبت أسرهم علاوة على إفادات الشهود الذين قضوا عدة أيام معهم في سجون كرواتيا ثم أطلق سراحهم في إطار تبادل الأسرى؛

- ١٤ من الجنود الاحتياطيين للجيش الوطني اليوغوسلافي السابق، من جماعتي "نيكستش" و"سافنيك" أُلقي القبض عليهم في موستار وضواحيها في نيسان/أبريل ١٩٩٢. وقدم الجانب اليوغوسلافي أدلة (إفادات شهود) على وجود أولئك الأشخاص في السجون الكرواتية وبأن بعضهم اعتقل في وسط مدينة موستار (في مكتب البريد أثناء إجراء اتصالات هاتفية مع أقربائهم) وليس أثناء قيامهم بواجبهم فبالأحرى خلال العمليات القتالية. وأبلغ الجانب الكرواتي اللجنة اليوغوسلافية كتابة بأنه يحتفظ برفات ١١ شخصا من جماعتي "نيكستش" و"سافنيك" وسلم الأمتعة الخاصة لشخص واحد. ولكن الجانب الكرواتي لا يزال يرفض تسليم رفات الآخرين ويربط ذلك بمطالب لا تمت إلى الواقع بصلصة، مما يتناقض مع أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي بضرورة إعادة رفات القتلى دون شروط وبعدم إخضاعها لعملية التبادل؛

وهناك أدلة متزايدة في شكل إفادات شهود أدلى بها الباقون على قيد الحياة تثبت أن أولئك الأشخاص عذبوا في سجن لورا الكرواتي بالقرب من سبليت. وبسبب ضجرها من

ظهور الأدلة، تبذل السلطات الكرواتية كل جهد ممكن لإخفاء هذه الأدلة، حيث ترفض تسليم رفات الجنود والمدنيين الذين سقطوا نتيجة للتعذيب في مركز الاعتقال هذا. وللسبب ذاته ترفض السلطات الكرواتية تسليم رفات أفراد الجيش الوطني اليوغوسلافي السابق (ومعظمهم من المجندين الذين قتلوا أثناء هجمات على الثكنات وغيرها من مرافق الجيش الوطني اليوغوسلافي السابق الذي كان مشتركاً بين الجمهوريتين آنذاك، وذلك في بيلوفار وكارلوفاتش وزادار وأوزييك وزغرب في خريف عام ١٩٩١) هذا بالرغم من أنه قدمت إلى الجانب الكرواتي بيانات دقيقة بشأن أماكن وتواريخ وفاتهم. وفي تجاهل صارخ للقانون الإنساني الدولي أحرق رفات بعض أولئك المجندين لأسباب تتعلق بالصحة والوقاية حسب الزعم.

٢ - ٢٧٠١ حالة تتعلق بالمفقودين من صرب كرواتيا وجمهورية كرايينا الصربية، بمن فيهم الذين قتلوا في الهجوم الذي شنه جيش وشرطة كرواتيا على جمهورية كرايينا الصربية في عمليتي ”الوميض“ و ”العاصفة“ للتطهير العرقي ضد الصرب. وتعهدت اللجنة الكرواتية بالبت في تلك الحالات، لدى توقيعها على بروتوكول التعاون بين اللجنتين الحكوميتين. ويتعين على الجانب الكرواتي، بموجب البروتوكول، أن يحيل جميع الملفات المتعلقة بتحديد الهوية وإرسال الأمتعة الشخصية والقيام بعمليات استخراج الجثث وتسليم رفات الضحايا على اعتبار أن معظم أسر المفقودين من صرب كرواتيا يعيشون الآن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ويخشون إجراء اتصالات مع اللجنة الكرواتية.

وعلى مدى عشر سنوات طوال، رفضت السلطات الكرواتية تقديم إجابات إلى أهالي المفقودين وأقربائهم بشأن مصير عدد كبير من الذين استدعوا للدلاء بمعلومات حسب الزعم ولم يعودوا قط. ولا يعرف مصيرهم بالرغم من أن أسماء أولئك الذين استدعواهم للاستنطاق معروفة. وهناك عدد هائل من هذه الحالات؛ وترد أدناه بعض هذه الحالات لأغراض التوضيح:

- قبل نشوب التراجعات المسلحة في كرواتيا في صيف عام ١٩٩١، تم استدعاء ٤٠ شخصية بارزة على الأقل من فوكوفار وضواحيها للدلاء بمعلومات للسلطات الكرواتية ولم يسمع لهم خبر منذئذ. وفي يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩١ أقتيد ٩ مدنيين صرب من سارفاس التابعة لبلدية أوسيك ولم تسمع عنهم عائلاتهم بعد ذلك. وفي أيلول/سبتمبر من نفس السنة بدأت التحرشات ببقية سكان قرية بولينفور، حيث انتهت إلى مذبحه وقع ضحيتها ١٩ مدنيا في ليلة ١١ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩١. وقد خضع القرويون للتعذيب وتعرضوا للقتل في أحد المنازل حيث تم بعد ذلك تفجيره بالألغام وأخذت جثثهم إلى مكان غير معروف. ولم تسلم رفات أولئك الأشخاص لأسرهم بعد؛

- تمت عمليات التهجير الجماعي للمدنيين في سلافونيا الغربية (ماشيسكا ساغوفينا، باكراشكا بوليانا ومارينوسيلو) في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. وأعقبت عمليات التهجير عمليات التعذيب والتصفية في معسكرات اقيمت لذلك الغرض. وفُقد حوالي ٣٠٠ من المدنيين الصرب آنذاك في مخيمي باكراشكا بوليانا ومارينوسيلو. كما حدثت عمليات تصفية جماعية للصرب في مناطق أخرى من كرواتيا. ومن الأمثلة على ذلك اختفاء ١٥٧ صربيا في منطقة غوسبيتش خلال يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ فحسب. وتم العثور على ٢٦ جثة محروقة، بينما لا يزال الآخرون يعتبرون في عداد المفقودين؛

- وخلال الهجوم الذي شنه الجنود الكرواتيون ضد مواقع قوات الدفاع عن الإقليم الصربي في ميليفاشكي بلاتو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وهو الهجوم الذي تم بالرغم من وجود قوة الأمم المتحدة للحماية، قتل أربعون فردا من قوات الدفاع الصربية في حين أسر ١٧ آخرون. ولم يسمح للأسر بأخذ رفات القتلى وصدرت الأوامر للأسرى الصرب تحت التهديد بالقتل، بإلقاء جثث زملائهم في حفرة؛

- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وفي الوقت الذي قطعت فيه أشواط بعيدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٦٢ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ وما يسمى بخطة فانس هاجم الجنود الكرواتيون جمهورية كرايينا الصربية مرة أخرى. وقد تحملت قرى اسلام غرشكي وكازيتش وسموكوفيتش الصربية سعير الهجوم (وغيظ الكرواتيين) بينما تعرض الصرب من سكان قرى مورفيتشا وكرنو وزيمونيك وغورني وبوليتشا واسلام لاتنسكي المختلطة الأعراق للقتل أو الطرد. وقتل ٣٢٦ من الجنود والمدنيين الصرب بينما توفي ١٦٥ مدنيا في مخيمات مؤقتة؛

- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ شن الجيش الكرواتي هجوما مباغتاً على قرى صربية تقع في حافة جبل فيليبيت وتعرف بين العامة باسم "جيب ميداك" كانت تحت حماية الأمم المتحدة. وفقد أو قتل ١٨٨ صربيا خلال العملية منهم ٤٦ جنديا و ٤٢ مدنيا. وسلم الجانب الكرواتي ٥٢ جثة معظمها مشوهة أو مفحمة مما يفضي إلى الاستنتاج بذبح أو قتل الأسرى والمصابين. ولم ينبش المحققون التابعون لمحكمة لاهاي القبر الجماعي الأول الذي دفن فيه الصرب في موقع أوبرادوفيتش فاروس في

غوزبيتش إلا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ حيث عشروا على بقايا ١١ جثة في إحدى البالوعات. ولم يتم التعرف على هوية الضحايا لكن رفات معظمهم بقيت في زغرب في حين تعيش أسر أغليبيتهم الآن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولم يحضر عملية استخراج الجثث سوى قوات الأمن الكرواتية لأن المحققين منعوا الأسر وخبراء الطب الشرعي اليوغوسلافيين وحتى ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية من حضور العملية متجاهلين تجاهلا تاما مبادئ القانون الإنساني الدولي وإجراءات التحقيق المتعارف عليها.

٢ - وطرد ما يزيد عن ٢٣٠.٠٠٠ صربي من جمهورية كرايينا الصربية خلال عمليتي ”الوميض“ و”العاصفة“ للتطهير العرقي اللتين قام بهما جيش وشرطة كرواتيا في أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٥. وحكايات هاتين العمليتين مليئة بالأهوال:

- في أقل من ٣٦ ساعة قتل أو فقد ٢٨٤ صربيا من بينهم ٥٧ امرأة و٨ أطفال في الهجوم الذي شنه الجيش والشرطة الكرواتية ضد سكان سلافونيا الغربية الصربيين في عملية ”الوميض“ للتطهير العرقي التي بدأت في ٢ أيار/مايو ١٩٩٥. وتم أسر حوالي ١٥٠٠ من أفراد جيش جمهورية كرايينا الصربية، واحتجز المدنيون غير القادرين على الفرار في مخيمات للاعتقال بينما تعرضت بيوتهم للنهب والسلب والهدم. وحسب سجلات المنظمات الدولية ذات الصلة لم يبق في المنطقة سوى حوالي ٨٠٠ صربي من بين ١٥٠٠٠ تقريبا كانوا يعيشون فيها قبل الهجوم؛

- وفي هجوم مشترك بين قوات مجلس الدفاع الكرواتي والفيلق الخامس لجيش البوسنة والهرسك، شن ما يزيد عن ٢٠٠.٠٠٠ من أفراد الجيش والشرطة الكرواتية هجوما على الأجزاء المتبقية من جمهورية كرايينا الصربية (دالماسيا الشمالية وليكا وكوردون وبانيا) يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥. بمباركة ودعم من منظمة حلف شمال الأطلسي. وخلال العدوان وبعده بلغ عدد القتلى والمفقودين من الصرب ١٧٩١ شخصا من بينهم ٤٤٩ امرأة و ١١ طفلا. ونقل ما يربو على ٣٢٠٠ من المسنين والمعوقين إلى مخيمات اعتقال. وتعرضت كرايينا للتخريب والسلب وأشعلت فيها النيران. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ سجل مراقبوا الأمم المتحدة قرابة ٢٢.٠٠٠ بناية مهدامة في القطاع الجنوبي وحده. وأبعد مئات الآلاف من الصرب لجأ منهم ٢٣٠.٠٠٠ إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وبالنظر إلى أن الأغلبية العظمى من أسر الصرب المفقودين خلال عمليتي ”الوميض“ و”العاصفة“ للتطهير العرقي تعيش الآن في يوغوسلافيا، فإن الجانب

اليوغوسلافي دعا إلى تسوية مسألة البحث عن المفقودين في تينك العمليتين بغرض تحديد العدد الحقيقي ووضع قائمة وحيدة بالمفقودين والبدء في عمليات استخراج الجثث والتعرف على أصحابها، واستكمال الملفات المتصلة بالصرب الذين لم تحدد هوياتهم ممن قتلوا في العمليتين وتسليم الأمتعة الشخصية وما يقترن بذلك من ملفات، وهي أمور التزم بها الجانب الكرواتي بموجب بروتوكول التعاون.

وقتل ٢٤٨ صربيا أو فقدوا خلال عملية "الوميض" للتطهير العرقي وبعدها في حين بلغ عدد القتلى والمفقودين في عملية "العاصفة" ١٧٩١ صربيا. غير أن الجانب الكرواتي لا يزال يتستر على عدد الصرب الذين قتلوا في تينك العمليتين، وهو ما تثبته الوقائع التالية:

تفيد القوائم الرسمية التي عرضتها اللجنة الكرواتية، أن ١٨٨ شخصا من ذوي الجنسية الصربية قتلوا خلال العدوان على السكان الصرب في جمهورية كرايينا الصربية ضمن عملية "العاصفة"، وتم التعرف على جثث ١٦٣ منهم بينما لا تزال هويات ٦٢٥ مجهولة. وقاتل ١٦٨ شخصا من حاملي الجنسية الصربية في عملية "الوميض"، تم التعرف على ٧٩ شخصا منهم في حين لا تزال هويات ٨٩ منهم مجهولة. وبذلك بلغ العدد الإجمالي للقتلى من الصرب ٩٥٦ شخصا تم التعرف على جثث ٢٤٢ منهم بينما ظلت هويات ٧١٤ مجهولة.

غير أنه جاء في التقرير الذي قدمته حكومة جمهورية كرواتيا إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير ١٩٩٦ أن ٩١١ صربيا قتلوا في عملية "العاصفة". وبالنظر إلى أن عدد القتلى الصرب المدرجين في القائمة التي قدمتها اللجنة الكرواتية هو ٧٨٨ شخصا فإن الجانب الكرواتي ملزم بتقديم ١٢٣ ملفا إضافية بشأن الصرب الذين قتلوا في هذه العملية وحدها.

وإلى حد الآن تلقى الجانب اليوغوسلافي ٦٦٣ ملفا من الجانب الكرواتي بشأن الصرب المجنوبي الهوية الذين قتلوا في عمليتي "الوميض" و "العاصفة". بيد أن اللجنة اليوغوسلافية وجهت انتباه الجانب الكرواتي إلى أنه ملزم بتقديم ملفات إضافية عن الصرب الذين قتلوا في تينك العمليتين والذين لم تحدد هويتهم وذلك لأن ٥٧ ملفا من بين الملفات المقدمة فعلا وعددها الإجمالي ٦٦٩ ملفا، تتعلق بمواقع دفن أخرى لم تدرج في القوائم التي عرضتها اللجنة الكرواتية في حين لا يوجد ١٠١ ملف عن مواقع دفن أدرجت في القوائم. وهذا في حد ذاته دليل قاطع على أن الجانب الكرواتي يملك من المعلومات أكثر مما يعترف أنه في حوزته.

كما طلبت اللجنة اليوغوسلافية من الجانب الكرواتي تسليم ملفات عن ٢٤٢ شخصا حددت السلطات الكرواتية هويتهم وتعيش أسرهم في جمهورية يوغوسلافية الاتحادية حيث لن تقبل أي أسرة إقرار هويات ذويهم على أساس قوائم تتضمن بيانات غير كاملة. وهذا صحيح لا سيما وأن ٩ أشخاص ممن ترد أسماءهم في القوائم تؤكد بقاؤهم على قيد الحياة وهذا ما يطرح تساؤلات بشأن صحة مجموع الإجراءات المتعلقة بتحديد الهوية.

وقد أشير إلى أن البيانات تستند إلى معلومات رسمية قدمتها السلطات الكرواتية المختصة. لكن إذا ما أخذنا في الاعتبار البيانات الموجودة في حوزة اللجنة المعنية بالمسائل الإنسانية والمفقودين التابعة لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكذلك البيانات التي جمعتها المنظمات الدولية وغيرها من المنظمات وأسر الصرب الذين قتلوا في عمليتي "الوميض" و "العاصفة" فإن عدد الملفات التي من المتوقع أن تقدمها اللجنة الكرواتية أكبر من ذلك بكثير.

وخلال الاجتماع الأخير الذي عقد في زغرب سعت اللجنة الكرواتية إلى إنكار حق الجانب اليوغوسلافي في المشاركة في حل مسألة الصرب المفقودين خلال عمليتي "الوميض" و "العاصفة" للتطهير العرقي اللتين قام بهما جيش وشرطة كرواتيا خلال وبعد هجومهما على جمهورية كرايينا الصربية. وادعت اللجنة الكرواتية أن المفقودين الصرب هم مواطنون كرواتيون وأنها تهم، على قدم المساواة، بالبحث عن جميع الأشخاص المفقودين في أراضي كرواتيا بصرف النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني أو غيره.

ومن جانبها حاجت اللجنة التابعة للحكومة الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن الجانب الكرواتي تعهد أيضا، بموجب بروتوكول التعاون في البحث عن المفقودين، بالعمل مع اللجنة اليوغوسلافية لحل مسألة الصرب المفقودين خلال عمليتي "الوميض" و "العاصفة" للتطهير العرقي، لأن عددا كبيرا من أسر هؤلاء الأشخاص يعيش في إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولكون أولئك الأشخاص ليسوا على القائمة الرسمية للمفقودين التي قدمتها اللجنة الكرواتية (من بين ٢٧٠١ صربي مفقودين في كرواتيا مسجلين لدى اللجنة اليوغوسلافية لا يرد سوى ٢٥ صربيا مفقودا في القائمة الرسمية للمفقودين التي قدمتها كرواتيا والتي تتضمن ١٦٢٠ شخصا). وسجلت دائرة البحث عن المفقودين التابعة للصليب الأحمر الكرواتي ما يزيد عن ١١٠٠ مفقود في كرواتيا (معظمهم

من الصرب المفقودين خلال العمليتين أعلاه) لا يردون في القائمة الرسمية الكرواتية بأسماء الأشخاص المفقودين الذين يتم البحث عنهم).

وهذا مؤشر واضح على نية اللجنة الكرواتية إخفاء الحقيقة عن الإصابات بين الصرب في كرواتيا وجرائم الحرب المقترفة في حق الصرب، ولا سيما الجرائم المرتكبة خلال عمليتي "الوميض" و "العاصفة" للتطهير العرقي. وبالرغم من أن الجانب الكرواتي ملزم بالتعاون مع محكمة لاهاي بموجب القانون الدستوري لجمهورية كرواتيا، فإنه لم يقدم بعد للمحكمة وثائق كاملة عن تلك العمليتين لأنه تخشى أن يفتضح، دوليا وداخليا، أمر الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد الصرب في كرواتيا للمرة الثانية خلال هذا القرن. وبالمثل فإن محكمة لاهاي امتنعت عن إدانة سلوك كرواتيا بالرغم من تصريحات تفيد أنها ستقوم بذلك، بل إنها تتساهلت مع هذا السلوك على ما يبدو. ونتيجة لذلك لا تهتم كرواتيا إلا بمصير المفقودين من الكروات دون الصرب.

وبفضل الضغوط التي مارسها الجانب اليوغوسلافي والمنظمات الدولية ذات الصلة التي حضرت اجتماع اللجنتين في زغرب قبلت اللجنة الكرواتية في النهاية مواصلة التعاون مع اللجنة اليوغوسلافية عملا بأحكام بروتوكول التعاون. ولذلك الغرض، اتفقت اللجنتان على وضع قائمة موحدة بالمفقودين في كرواتيا خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، وذلك بحضور لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين.

وبالرغم من ذلك فإن الجانب اليوغوسلافي لا يرى أن هناك ما يدعو إلى الارتياح من موقف السلطات الكرواتية إزاء الالتزامات التي أخذتها على عاتقها. وما يثبت ذلك أيضا هو إهمال الجانب الكرواتي للوفاء بالتزامه في صيانة القبور التي تأوي الصرب وترميمها وتسجيل أسماء أصحابها بوضوح (هناك ما يزيد عن ٣٠٠٠ قبر حسب البيانات المتاحة) وسيكون من المفيد أن يستعمل المجتمع الدولي نفوذه لتذكير كرواتيا بذلك الالتزام أيضا. فترك القبور عرضة للإهمال مما يؤدي إلى تكسر الصلبان وسقوطها واختفاء الكلمات من اللوحات التأسيسية لا يمثل فحسب دليلا على انعدام التقوى والاحترام للأموات، بل إنه سيجعل من التعرف على هوية الموتى أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا.

والمجتمع الدولي مدعو كذلك إلى الضغط على السلطات الكرواتية لكي تشرع في استخراج جثث الضحايا الصرب في كرواتيا والتعرف على أصحابها ومنحها نفس الأهمية والاهتمام الذي أولته لاستخراج جثث ضحايا الكرواتيين والتعرف على أصحابها. وهذا صحيح لا سيما وأن الجانب الكرواتي لم يلتزم لحد الآن بالاتفاقات الثنائية حيث إن الضغوط الدولية على كرواتيا للامتثال للصكوك ذات الصلة في هذا الميدان مثل اتفاقيات جنيف

والقانون الإنساني الدولي والاتفاقات المبرمة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يمثل الأمل
الأخير للأسر الصرب الذين قتلوا أو فقدوا خلال الحرب الأهلية في كرواتيا.
حرر في آب/أغسطس ٢٠٠٠.